

الله الرحمن

خارج الفقہ

۵۳

۲۵-۱۰-۹۶ القول فی الإحرام

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فی الإحرام

- القول فی كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات

- مسألة ٣ لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات لا تفصيلاً و لا إجمالاً، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضر بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحج.

لو نسى ما عينه من حج أو عمرة

- مسألة ٤ لو نسى ما عينه من حج أو عمرة فإن اختصت الصحة واقعا بأحدهما تجدد النية لما يصح * فيقع صحيحاً، ولو جاز العدول من أحدهما إلى الآخر *** يعدل فيصح، ولو صح كلاهما، ولا يجوز العدول *** يعمل على قواعد العلم الإجمالي مع الإمكان و عدم الحرج، وإلا فبحسب إمكانه بلا حرج.
- * لو لم يكن هناك ظهور في نيته لما يصح وإلا فيحمل على الصحيح و لا يجب عليه تجديد النية وإن جاز احتياطاً.
- ** و لم يكن هناك ظهور.
- *** و لم يكن أحدهما متعيناً (أى لازماً عليه) أو كان و لم يكن هناك ظهور وإلا فلو تعين أحدهما عليه و كان هناك ظهور في نيته للمتعين، يحمل عليه.

لو نوى كحج فلان

- مسألة ٥ لو نوى كحج فلان * فان علم أن حجه لما ذا صح، و إلا فالأوجه البطلان**
- * الأولى أن يقال: لو نوى كإحرام فلان... حتى يشمل العمرة.
- ** بل الأقوى الصحة لو أحرم هذا الفلان و حصل العلم بمنويته، نعم لو لم يحرم أصلاً أو أحرم و لم يحصل العلم بمنويته فإحرامه باطل.

لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره

- مسألة ٦ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة بالأصل فنوى غيره بطل*،
- و لو كان عليه ما وجب بالندر و شبهه فلا يبطل لو نوى غيره**،
- و لو نوى نوعاً و نطق بغيره كان المدار ما نوى،
- و لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه.
- * لو نوى نفس هذا النوع تطوعاً بطل، لو كان عالماً بالوجوب و إلا فحجه صحيح و مجزى عن الواجب. نعم لو نوى نوعاً آخر لا يبطل مطلقاً و إن لم يكن مجزياً عما وجب عليه.
- ** ولا يقع عما وجب عليه.

لو نوى مكان عمرة التمتع حجه

- مسألة ٧ لو نوى مكان عمرة التمتع حجه جهلا فان كان من قصده إتيان العمل الذى يأتى به غيره و ظن أن ما يأتى به أولا اسمه الحج فالظاهر صحته و يقع عمرة،
- و أما لو ظن أن حج التمتع مقدم على عمرته فنوى الحج بدل العمرة ليذهب إلى عرفات و يعمل عمل الحج ثم يأتى بالعمرة فاحرامه باطل يجب تجديده فى الميقات إن أمكن، و إلا فبالتفصيل الذى مرّ فى ترك الإحرام.

- (مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنية، و الظاهر تحققه بأي لفظ كان، و الأولى أن يكون بما في * صحيحة ابن عمّار (١) و هو أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ) فَيَسِّرْ ذَلِكَ لِي وَ تَقَبَّلْهُ مِنِّي وَ أَعِنِّي عَلَيْهِ، فَإِنْ عُرِضَ شَيْءٌ يَحْبِسُنِي فَحَلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ، اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُجَّةَ فَعُمْرَةٌ، أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخْيِي وَ عَصَبِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الطَّيِّبِ، أَتَبَغَى بِذَلِكَ وَجْهَكَ وَ الدَّارَ الْآخِرَةَ».
- * المأثور.

- (١) ما ذكره موافق تقريباً لصحيحة ابن سنان و إن كان فيه اختلاط منها و من صحيحة ابن عمّار فراجع. (الإمام الخميني).

الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع

- الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع،
- و صورتها على الأصح أن يقول: «لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك» فلو اكتفى بذلك كان محرماً و صح إحرامه، و الأحوط الأولى أن يقول عقيب ما تقدم: «إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*» و أحوط** منه أن يقول بعد ذلك: «لبيك اللهم لبيك إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*».
- * الأحوط اتيان هذا التلبية الأخيرة بنية ما في الذمة.
- ** الأحوط هو الإتيان بهذه التلبية بعد الإتيان بالتلبيات الخمس السابقة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح و لو بالتلقين أو التصحيح،
- و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل،
- و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك،
- و يلبي عن الصبي غير المميز.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ٣٤ مسألة القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحة ما تعلم
- و قرأ من سائر القرآن عوض البقية و الأحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقية و إذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة بمقدار حروفها و إن لم يعلم شيئاً من القرآن سبح و كبر و ذكر بقدرها و الأحوط الإتيان بالتسبيحات الأربعة بقدرها و يجب تعلم السورة أيضاً و لكن الظاهر عدم وجوب البدل لها في ضيق الوقت و إن كان أحوط

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- الثانى: من الشرائط العربية
- و هذا من شرائط مطلق الذكر و الدعاء فى الصلوات، و لا يجوز ترجمتها بأى لسان كان، كما لا يجوز ترجمة الأذكار الواجبة باللغة العربية، و إن جاز إنشاء الدعاء بها فيها؛ و ذلك لأن عدم الدليل فى المسألة، كافٍ لعدم الجواز.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- جواز قراءة الأذكار الواجبة بغير العربية دون القراءة
- و ربّما يمكن دعوى التفصيل بين القراءة و غيرها؛ لأنّ المعتبر هي قراءة الفاتحة، و هي غير صادقة على تراجمها، بخلاف تكبيرة الإحرام و سائر الأذكار، فإنّها حسب إطلاق بعض الأخبار لا تجب بخصوصيّاتها، بل الواجب هو التكبير و التسبيح و التحميد «١»،

(١) وسائل الشيعة ٦: ٣٤٩، كتاب الصلاة، أبواب تكبيرة الإحرام، الباب ١٢١، وسائل الشيعة ٦: ١٠٧ و ١٢١، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، الباب ٤٢ و ٥١ و كذا في سائر أبواب الصلاة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و ذكر الأمثلة العربيّة و الأذكار العربيّة في هذه المسألة، كذكرها في العقود و الإيقاعات، فإنّهم (عليهم السّلام) كانوا يؤدّون بمثلها؛ لاقتضاء حالهم، و هكذا الناس في عصرهم، و سهولة التعلّم اقتضت أن لا يُسألوا عن جواز الترجمة و صحّتها، فلا يخفى.
- بل قد سمعت عن بعض **سادة العصر**، جواز القراءة أيضاً بها اختياراً، و لكنّه غير مساعد لظواهر الروايات، مع أنّ العرف لا يرى ترجمة القرآن قرآناً، و لذلك يجوز مسّها من غير طهور.
- بعض **سادة العصر** هو السيّد الشاهرودي، راجع العروة الوثقى، التعليقة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و ربّما كان لأجله، عدم افتائهم بقراءة الترجمة عند العجز عن الإتيان بالفاتحة، حتى قال الفقيه اليزدي: «و إذا لم يعلم منه شيئاً، قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة بمقدار حروفها، و إن لم يعلم شيئاً من القرآن، سبح و كبر و ذكر بقدرها» «١» انتهى.

(١) العروة الوثقى ١: ٦٥٢، كتاب الصلاة، فصل في القراءة، المسألة ٣٤.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لم يتذكر للمسألة سائر أرباب التعليق، مع تصريحهم في التكبير بها، فقال: «و إن لم يقدر فترجمتها من غير العربيّة، و لا يلزم أن يكون بلغته و إن كان أحوط، و لا يجزى من الترجمة غيرها من الأذكار و الأدعية و إن كانت بالعربيّة» «٢».

- (٢) العروة الوثقى ١: ٦٢٨، كتاب الصلاة، فصل في تكبير الإحرام، المسألة ٦.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فبالجملة: يظهر منه (رحمه الله) أن بين التكبيرة و القراءة فرقاً، و ظاهره أن الأذكار في الركوع و السجود كالتكبيرة، و إن لم يتعرض للمسألة في البابين، فليراجع.
- فعلى هذا تحصل: أن القراءة متقومة بالعربية عنواناً، و مع العجز عنها لا وجه لوجوب ترجمتها، بخلاف غيرها، فإنها غير متقومة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- حكم الإخلال بالعربيّة عمداً أو جهلاً أو عجزاً
- فإذا كان الأمر كما حقق، فيلزم أن تكون العربيّة من الواجبات في التكبير، و غايتها أن تكون غير صحيحة مع الإخلال العمديّ، و أمّا لو أتى بها جهلاً بالمسألة فارسيّة، أو روميّة فهي صحيحة، و لا يعيد الصلاة لأجلها؛ لأنّ المعنى الواجب غير متقوم به، و إذا لم يكن متقوماً بها ذاتاً، لا يلزم من الإخلال بأوصافها الواجبة، بطلان الصلاة؛ لحصول الركن فاقداً للوصف، كما لا يخفى.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و توهم جوازها بدواً بالترجمة ممنوع؛ للضرورة على خلافه، فإن مسألة تعليم الصلاة بالحمد و السورة و الأذكار، كانت دارجة بين الأقسام و الملل في جميع الأعصار و الأمصار، و هذا يكشف عن مفروغية اعتبار العربية فيها بين المسلمين و المتشرعة.
- و أمّا توهم عدم صحة ترجمة الفاتحة عند العجز عن التعلم ذاتاً، أو عرضاً، و لزوم الإتيان بغيرها احتياطاً أو وجوباً، فينافيه الأذهان العرفية و العقلية الحاكمة بأنها عينها؛ و لا فرق بينهما، و أنها سورها، و لأجله يحتاط بتكرار الصلاة تارة: بالترجمة، و أخرى: بدونها؛ لاحتمال كونها من زيادة الكلام الآدمي عمداً فيها.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و أمّا وجوب الإتيان بترجمة التكبير عند العجز الذاتي، أو العرضي؛ لضيق الوقت و نحوه، فهو لأجل ما ذكرناه آنفاً. مع اقتضاء الأخبار في المسألة التكبير بدواً، و الافتتاح و العربيّة و الصيغة الخاصّة ثانياً، فعند العجز يتعيّن الإتيان بأصل التكبير الأعمّ من كونه عربيّاً و عجميّاً.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فقوله (عليه السلام) لا صلاة بغير افتتاح «١» يورث وجوب الافتتاح بعنوانه، و لا دخل للغة فيه لو خلى و طبعه، و إذا تعيّن الوصف الخاصّ فهو لا يورث التقويم، كما في القراءة.

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٣ / ١٤٦٦، وسائل الشيعة ٦: ١٤، كتاب الصلاة، أبواب تكبيرة الإحرام، الباب ٢، الحديث ٧.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir